

التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية#

Economic Empowerment of Women in Arab Countries

حنان شملوي*، ونهيل سقفالحيط

Hanan Shamlawi & Nahil Saqfalhait

قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

*الباحث المرسل: hanan0099@hotmail.com

تاريخ التسليم: (2017/3/16)، تاريخ القبول: (2018/2/8)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالدول العربية، والتي تضمنتها تقارير الفجوة الجندرية العالمية خلال السنوات (2006-2015). وهدفت إلى تطوير نموذج لتقدير التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية ومدى اختلافه حسب مجموعات الدخل للدول. وتبين أنه على مستوى جميع الدول هناك علاقة طردية بين كل من: الدخل المقدر، والمساواة في الدخل بين الرجل والمرأة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وبين التمكين الاقتصادي، وأن متغير نسبة البطالة بين النساء، يؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عكسي. وبالنظر إلى قيم المعلمات المقدرة للنموذج على حسب مستويات الدخل (الدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض)، فقد تبين أن الدخل المقدر في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، له أعلى تأثير على التمكين الاقتصادي للمرأة، أما معلمة نسبة بطالة النساء فقد كانت ذات علاقة عكسية مع التمكين الاقتصادي للمرأة في كل من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ولم يتبين وجود دلالة إحصائية لها على مستوى الدول ذات الدخل المرتفع، أما معلمة مشاركة المرأة في القوى العاملة فقد تبين وجود دلالة إحصائية لها على التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول ذات الدخل المرتفع أما على مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، لم يتبين وجود دلالة إحصائية لها، أما معلمة المساواة في الدخل فقد كانت ذات علاقة طردية في كل من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، بينما في الدول ذات الدخل المرتفع، لم يتبين وجود دلالة إحصائية لها على التمكين الاقتصادي للمرأة .

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، التنمية المستدامة، الفجوة الجندرية، التمكين الاقتصادي للمرأة.

هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه للطالبة حنان سقفالحيط بعنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية" والتي تم مناقشتها في الجامعة الأردنية في العام 2016.

Abstract

This study aims at investigating economic empowerment of Arabic Woman through analyzing the data for the Arab countries that are included in the Global Gender Gap Reports for the years (2006-2015). The study aims at building model to evaluate the economic empowerment of woman, the empirical investigation showed a positive effect of estimated income, gender equality and the participation in labor force on the economic empowerment across all countries. The percentage of unemployed woman in the labor force had a negative impact on woman economic empowerment. Based on the analysis in this study, the authors give some recommendations to improve the economic contributions of women to enhance their empowerment

Keywords: Women Empowerment, Economic development, Economics of Gender, Gender Gap.

مقدمة

يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسب، والأجور (منظمة الامم المتحدة، 2011). والتمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منتظم (Malhotra, 2011). وقد أنتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا يدعى تأنيث الفقر، والمقصود به أن النساء لديهن نسبة ومعدل من الفقر أعلى بكثير مما هو عند الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مثل تربية أولادها، والقيام بالأعمال المنزلية، في حين أن معظم الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء (Todaro, 2003). وفي هذا النموذج الذي يشكل الأغلبية تحتاج المرأة إلى أخذ الإذن من زوجها في جميع أمورها (Kundu, 2012).

وقد حدد منهاج عمل بكين (PEJING PLATFORM FOR ACTION) ستة أهداف استراتيجية فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة (Aqoor, 2015)، تشمل تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمل الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية، وتسهيل سبل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة، بالإضافة إلى توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول للأسواق والمعلومات والتكنولوجيا، واخيرا القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل وتعزيز المواثمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال. وعلى الرغم من التقدم الكبير في جوانب كثيرة من مجالات تمكين المرأة لاسيما في جانبي التعليم والصحة، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة،

لاتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة، يركز على الأبعاد الاقتصادية للتمكين؛ إذ تحتاج المرأة إلى أن تتاح لها فرص الحصول والوصول إلى الخدمات المالية، والرسمية. ومن هنا، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي: ما هي أهم عوامل التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية؟

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية؛ يغطي الجزء الأول الإطار العام للدراسة، ومن ثم الإطار النظري والدراسات السابقة في الجزء الثاني، يلي ذلك التقدير القياسي للعوامل المؤثرة على مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، ومن ثم استعراض نتائج النموذج المقدم، وأخيراً تأتي الخلاصة والتوصيات.

هدف الدراسة

تعدّ المرأة عنصراً فعالاً في عملية التنمية، وبالتالي فإن زيادة تمكين المرأة قد يشكل عنصراً، ومفتاحاً أساسياً، لعملية التنمية المستدامة، والمستمرة، وتم في هذه الدراسة تقدير نموذج للتمكين الاقتصادي للمرأة، والعوامل المؤثرة عليه في الدول العربية قيد الدراسة، وبالتالي يمكن تحديد هدف الدراسة بتحديد أهم العوامل المؤثرة على عملية التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية.

أهمية الدراسة

تشكل المرأة العربية ما يزيد بقليل على نصف سكان المنطقة العربية، لكن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي، والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة، وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، فلا تزال أسواق العمل مقسمة على أساس نوع الجنس. ويبدو أن التقدم في مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل، فلا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، وتواجه المرأة كذلك فارقاً كبيرة في الأجور بينها، وبين الذكور، وتؤدي التثوهات، والتمييز في سوق العمل، وفي كثير من البلدان، إلى الحدّ من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، ولا يزال تمثيل الإناث منخفضاً في المناصب العليا، وفي مجال ريادة الأعمال (ESCWA, 2012). ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحديد أهم العوامل المؤثرة على عملية التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات القليلة المتخصصة في هذا الموضوع.

فرضيات الدراسة

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل المقدر، على التمكين الاقتصادي للمرأة.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من: نسبة البطالة بين النساء، ومشاركة المرأة في القوى العاملة على التمكين الاقتصادي للمرأة.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساواة في الأجور للعمل المماثل على التمكين الاقتصادي للمرأة.

الإطار النظري

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن هناك علاقة سببية تبادلية بين تمكين المرأة والتنمية، إذ ترتبط فكرة تمكين المرأة بما يسمى بـ: "مفهوم رأس المال الاجتماعي" (Swain, 2008)، والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، وتساهم هذه المفاهيم معاً في الجهود المبذولة لتقليل الفقر. ومن هنا أصبح تمكين المرأة هدفاً أساسياً لكثير من المشاريع التنموية الحكومية، أو تلك المشاريع التابعة للأمم المتحدة، لأنه حسب التعريف الذي وضعه البنك الدولي فإن تمكين المرأة يشكل أحد العناصر الأساسية، للتقليل من الفقر بالإضافة إلى كونه عنصراً أساسياً في التنمية (World Bank, 2012)، وبالتالي فإن زيادة تمكين المرأة اقتصادياً يؤدي ليس فقط لتحسين حالها، وإنما ينعكس إيجابياً على المجتمع كله. لكن حتى الآن لم يتمكن البنك الدولي ولا أية منظمة إنمائية من تطوير مقياس دقيق، لقياس التغيرات ومتابعتها في مستويات التمكين، ومع غياب هذه المقاييس يصعب على هذه المنظمات الإنمائية أن تكون على ثقة بأن مجهوداتها لتمكين المرأة ناجحة، وأن تصل إلى هدفها، إذ إن عدم وضوح مسمى التمكين يحدث الخطأ فيما يتعلق بالطرق الفعالة في ترجمة التمكين إلى سياسات وبرامج عملية (World Bank, 2012). وقد صنف تقرير الفجوة الجندرية لعام (2015) (World Economic Forum, 2015) (145) دولة من حيث قدرتها على سد الفجوة بين الجنسين في أربعة مجالات أساسية هي: المشاركة الاقتصادية، والتحصي العلمي، والصحة، والمشاركة السياسية وأشار التقرير إلى أن سد هذه الفجوات يؤدي إلى زيادة تمكين المرأة.

لقد ازداد الاهتمام العالمي بالمرأة خلال العقدین الأخيرین بسبب تغير مفاهيم التنمية، والانتباه إلى ضرورة التأكيد المستمر على البعد الاجتماعي في عمليات التنمية، وأصبح هناك تركيز على تنمية المرأة من خلال مناهج مخططة ومنظمة. ومع زيادة الاهتمام بالمرأة كشريك أساسي في التنمية، أصبح وضع النساء في أي مجتمع مقياساً لمدى تطور هذا المجتمع ونموه، وصار تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتقدم النساء، وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فلا مجال بعد الآن لوجود مجتمع نصف طاقاته الإنتاجية تفتقد القدرات التي تمكنها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية، وتعاني من التخلف، وليس لها القدرة على ملاحقة التغيير العالمي، فالاستثمار في تنمية قدرات المرأة يعد ضمن سبل التنمية الاقتصادية (فويتيك، 2013).

ومن المؤكد أن تحقيق التنمية بغير الاهتمام بقدرات البشر ومشاركتهم في إحداثها يعد هدراً وتعطياً لقوى المجتمع المنتجة، لأن التنمية المستدامة تعتمد اعتماداً أساسياً على القدرات البشرية، وتشكل المرأة في أغلب الأحوال نصف هذه القدرات البشرية، وللوصول إلى التنمية البشرية المستدامة لا بد من مشاركة كافة قطاعات الشعب في عملية التنمية وهذا لا يتحقق إلا بزيادة تمكين المرأة اقتصادياً. ولزيادة تمكين المرأة اقتصادياً يجب أن يتم الحد من المعوقات التي تقلل من المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة الاقتصادية، إذ ترتفع نسبة البطالة بين النساء، وتتنخفض مشاركة المرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة في كل من القطاعين العام، والخاص.

وعلى الرغم من أن المرأة تشكل ما يزيد بقليل على نصف سكان العالم، إلا أن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية ما تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، ولا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، كما أن معظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، فتمثيل المرأة في القطاع غير الرسمي، وشرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة مقابل أجر، كذلك تواجه النساء فروقا كبيرة في الأجور بينهن وبين الذكور. وفي كثير من البلدان، تؤدي التثوهات والتمييز في سوق العمل إلى الحد من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، ولا يزال تمثيل الإناث منخفضا في المناصب العليا، وفي مجال ريادة الأعمال (ESCWA, 2012).

وللوصول إلى تمكين المرأة لا بد من زيادة مشاركتها الاقتصادية عن طريق توفير جميع الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية الممكنة، وإتاحة المزيد من الموارد لها حتى تتحسن إنتاجيتها وتتمكن من اتخاذ القرار، ولا بد من زيادة قدرتها على الاستفادة من الرعاية الصحية، وما يتصل بها من خدمات، إضافة إلى تمكينها من المشاركة بشكل أفضل في الهياكل السياسية، والحصول على كافة الفرص التعليمية، وتركز "عملية التمكين" على تحسين مشاركة المرأة في العملية التنموية، وتسلط الضوء على الطرق التي تستطيع المرأة عن طريقها خلق مساحة جديدة للعمل والتحرك (ESCWA, 2012).

وهناك عدة دراسات سابقة خاصة بتمكين المرأة اقتصاديا، من أهمها دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة في المجتمع الإسلامي في مرشد آباد بنغال الغربية في الهند (Kundu, 2012)، وتم فيها استخدام (22) مؤشراً في تحليل كمي لأربعة متغيرات، وهي: (القدرة على الدخول للمصادر الاقتصادية، والتحكم بالقرارات، وحرية تحرك المرأة، والوعي السياسي)، وتم أخذ (9) متغيرات تفسيرية، كمتغيرات مستقلة، لحساب معدلات التمكين للمرأة، وقد وجدت الدراسة، أن هناك تأثيراً كبيراً لكل من: وسائل الإعلام، وهيكل الأسرة، وقيادة الأسرة، والدخل، ومدة الزواج، والعمل ذي الأجر على التمكين الاقتصادي للمرأة المسلمة في المنطقة التي تم دراستها. وهناك دراسة أكدت على الدور الإيجابي، لكل من التعليم، والمشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال الانخراط في العمل، على زيادة التمكين التراكمي للمرأة، وذلك باستخدام نموذج قياسي، للتمكين، وقياس الـ (Cumulative Empowement Index, CEI) (Sultana, 2013).

وفي الأردن قد تم إجراء دراستان مسحيتان، حول واقع المرأة العاملة في سوق العمل، وقد تبين من خلالهما أن هناك معوقات تشريعية وقانونية واجتماعية تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً، وقد هدفت الدراستان إلى التعرف إلى واقع المرأة، سواء في قطاع الأعمال، أو في سوق العمل، من حيث: الفرص، والصعوبات التي تواجهها، ودور التشريعات والأنظمة، والقوانين ذات الصلة بعمل المرأة (مركز القدس للدراسات السياسية، 2008). وتم تقييم أثر بعض المشاريع التنموية على تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا في دراسة (الخاروف، الحديدي، 2011)، وكان هدف الدراسة تقييم مشروع ازدهار النساء التنموي عن طريق دراسة أوضاع المشاركات بعد الانضمام للمشروع، أما أداة الدراسة فقد كانت استمارة لـ (170) مشاركة في المشروع، وخلصت

إلى أن المشروع أدى إلى تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة (50%)، واجتماعياً بنسبة (81%)، مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بها، وبأسرتها في المجالات المختلفة.

ما يميز الدراسة

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو قيامها بتقدير مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحليل العوامل المؤثرة فيه، باستخدام نماذج قياسية مناسبة، إضافة إلى أن هذه الدراسة إقليمية، وليست مقتصرة على بلد واحد، بل تشمل خمسة عشر بلداً عربياً، وهي بذلك تغطي فجوة في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة العربية، إذ تفتقر الدراسات السابقة للنظرة الشاملة لموضوع التمكين الاقتصادي للمرأة العربية بل - وعلى حسب علم الباحثة - تكاد تكون مثل هذه الدراسة معدومة، على أمل أن يستفيد متخذو القرار والمهتمون بما خلصت إليه هذه الدراسة.

مجتمع وبيانات الدراسة

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لتقدير نموذج الدراسة على المصادر الثانوية المتاحة للعمامة، مثل تقرير الفجوة الجندرية العالمية، وتقارير البنك الدولي، وتقارير التنمية البشرية، واستطلاعات الرأي السنوية المنشورة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، وكافة التقارير المسحية الصادرة عن الإحصائيات العامة في الدول قيد الدراسة، ويغطي هذا البحث الدول العربية التي شملها تقرير الفجوة الجندرية خلال الأعوام من 2006 وحتى 2015. وبالنسبة إلى الدول العربية، فقد تمت دراستها كمجموعة من خلال أخذ سلسلة زمنية مقطعية (Panel Data). والدول العربية التي تمت دراستها شملت كل من: السعودية، وقطر، وعمان، والبحرين، والإمارات، والكويت، والأردن، ومصر، وموريتانيا، وتونس، والمغرب، ولبنان، واليمن، وسوريا، والجزائر. هذه المجموعة من الدول ذات تنوع فريد فهي غير متجانسة من ناحية الموقع الجغرافي، والمساحة، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، والموارد الطبيعية. وقد انعكس عدم التجانس هذا على الدخل الفردي للسكان، إذ يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاثة أقسام (تم اتباع تصنيف الدخل حسب مؤشرات البنك الدولي اعتماداً على Gross National Income)، فهناك دول ذات دخل متوسط منخفض، وهي الدول التي يتراوح معدل دخل الفرد السنوي فيها بين (1046-4125) دولاراً أمريكياً وتشمل: مصر، وموريتانيا، والمغرب، وسوريا، واليمن. وهناك دول ذات دخل متوسط مرتفع، وهي الدول التي يتراوح معدل دخل الفرد السنوي فيها بين (4125-12735) دولاراً أمريكياً وهي: الجزائر، والأردن، ولبنان، وتونس. أما الدول التي تعد من ذوات الدخل المرتفع، والتي يتجاوز معدل دخل الفرد السنوي فيها (12735) دولاراً أمريكياً، فتشمل دول الخليج العربي، وهي: الكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، والسعودية، وعمان، وقد تم اعتماد هذا التقسيم في هذه الدراسة.

تطور ردم الفجوة الجندرية للمشاركة الاقتصادية للدول العربية

حسب تقرير الفجوة الجندرية لعام 2015، جاءت الدول العربية في مراتب متأخرة في الترتيب الدولي، إذ أن مجموعة الدول العربية ضمن هذا التقرير قد تمكنت من ردم فقط ما نسبته 60% من الفجوة الجندرية الكاملة، في حين لم تتجح في تقليص فجوة المشاركة الاقتصادية إلا بنسبة (43%) مقارنة مع متوسط عالمي بلغ (59%). ويوضح الجدول رقم (1) تطور الأداء العربي في مجال ردم الفجوة الجندرية للمشاركة الاقتصادية خلال السنوات (2006 - 2015).

جدول (1): مؤشر الفجوة الجندرية للمشاركة الاقتصادية للدول العربية خلال (2006 - 2015).

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الدول	114	128	130	134	134	135	135	136	142	145
دول الدخل المتوسط المنخفض										
مصر	108	120	120	124	121	122	124	125	131	135
موريتانيا	93	108	108	117	118	120	119	119	129	132
المغرب	102	121	127	125	127	128	128	129	135	104
سوريا	N/A	104	107	120	130	129	135	136	142	144
اليمن	114	128	130	134	134	135	132	132	138	145
المتوسط	0.420	0.416	0.416	0.416	0.384	0.413	0.396	0.362	0.396	0.354
دول الدخل المتوسط المرتفع										
الجزائر	103	113	115	119	119	124	131	133	136	137
الأردن	105	110	109	122	126	127	126	126	140	142
البنان	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	123	125	126	133	136
تونس	97	111	113	123	122	126	N/A	N/A	130	133
المتوسط	0.455	0.473	0.477	0.458	0.446	0.442	0.416	0.396	0.411	0.410
دول الدخل المتوسط المرتفع										
البحرين	111	124	126	118	115	115	118	117	126	113
الكويت	72	80	92	106	107	107	106	115	106	104
عمان	N/A	125	122	128	129	130	127	123	128	134
السعودية	115	127	129	133	132	133	133	134	137	138
الإمارات	109	109	119	126	120	119	122	122	123	128
قطر	N/A	115	123	129	116	104	107	106	101	97
المتوسط	0.40	0.429	0.413	0.428	0.452	0.475	0.476	0.475	0.514	0.532
المتوسط العربي	0.42	0.435	0.434	0.426	0.443	0.429	0.410	0.44	0.430	0.430
المتوسط العالمي	0.56	0.57	0.62	0.59	0.59	0.59	0.60	0.60	0.60	0.59

المصدر: تقارير الفجوة الجندرية العالمية للأعوام (2006 - 2015).

وفي تلخيص سريع لإنجازات الدول العربية في ردم الفجوة الجندرية الاقتصادية حسب مستوى الدخل، نلاحظ أنه في الدول ذات الدخل المرتفع فإن مؤشر التمكين الاقتصادي، تحسن بشكل ملحوظ لجميع دول هذه المجموعة دون استثناء بنسبة (13.2%)، واستطاعت قطر تحقيق إنجاز كبير، وسجلت تفوقاً في مجال ردم الفجوة الجندرية من ناحية المشاركة الاقتصادية، فقد حققت نسبة ردم بلغت (63%)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالإنجاز العربي (43%)، والإنجاز العالمي (59%)، ومن الجدير بالذكر أن قطر تصدرت أيضاً قائمة الدول العربية في مؤشرات التنمية طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام (2015) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ احتلت المرتبة ال (32) عالمياً من أصل (188) دولة في هذا التقرير، ويعود السبب في هذا الإنجاز القطري إلى أن الحكومة القطرية تتطلع إلى بناء مستقبل أكثر استدامة، من خلال الاعتراف بأهمية دور المرأة، وزيادة المناصب النسائية في مؤسسات الدولة، فقد تم التركيز على توظيف المرأة في قطاعات تطوير الأعمال، والموارد البشرية، والعلاقات العامة، وأدى هذا إلى أن تنتشر

المشروعات النسائية، وتتطور من مجرد مشروعات صغيرة إلى مشاريع عملاقة، ومن الجدير بالذكر أن دولة قطر حرصت على أن توفر أجواء عمل تتلاءم والدور الأسري للمرأة القطرية وتشجع التكافؤ بين الرجال والسيدات في الحصول على الفرص التعليمية النوعية، واهتمت كذلك بتدريب المرأة، وتطوير مهاراتها الإدارية، والقيادية، سواء من خلال التعليم الأكاديمي، أو الخبرة العملية، بالإضافة إلى تعزيز دور المنظمات الاجتماعية التي تعنى بشؤون المرأة. وقد أدى كل ما سبق إلى زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية، وتقليصها للفجوة الجندرية الاقتصادية، ومن المهم الإشارة إلى إن نسبة البطالة بين النساء في قطر من أدنى النسب عالمياً، إذ بلغت نسبة البطالة بين الذكور في قطر (0.1%)، مقابل (1.5%) للنساء وهي أقل نسبة على مستوى العالم، لأنه وفق تقارير البنك الدولي فإن المتوسط العالمي للبطالة (12.9%)، وحسب تقرير الفجوة الجندرية لعام (2015) فإن قطر حصلت على المركز الأول عالمياً في تساوي الدخل المتحصل عليه بين الرجل والمرأة، والذي بلغ (40) ألف دولار سنوياً، ووصلت إلى المساواة الجندرية الكاملة في هذا المجال (Economic World Forum, 2015). وتلى الإنجاز القطري إنجازا كويتياً، إذ حققت الكويت خلال عام (2015) إنجازاً على صعيد المشاركة الاقتصادية، متفوقة على كل من الإنجازين العالمي والعربي فقد حققت نسبة ردم بلغت (61%)، وبالنسبة للبحرين فقد بلغت نسبة ردم الفجوة الاقتصادية خلال عام 2015 (59.7%)، وتلتها الإمارات التي حققت نسبة ردم بلغت (51.5%)، ومن ثم عمان التي بلغت نسبة ردم الفجوة الجندرية الاقتصادية فيها (44%)، أما السعودية فقد كانت أقل دولة من هذه المجموعة من حيث نسبة الردم للفجوة الاقتصادية التي بلغت حوالي (38.7%)، وتعاني السعودية من انخفاض نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة مقارنة بدول الخليج العربية، وكل من المتوسط العربي والعالمي، وذلك على الرغم من تحسنها الملموس في هذا المقياس.

أما بالنسبة لدول الدخل المتوسط المرتفع، فإن مؤشر التمكين الاقتصادي انخفض في مدة الدراسة بنسبة (4%) فتونس ولبنان حققتا نسبة ردم للفجوة الاقتصادية مقدارها (44%)، ومن الملاحظ تراجع المؤشر العام للبنان خلال سنوات الدراسة، وشمل التراجع جميع الجوانب ويعود السبب في تراجعها، بشكل عام، لظروف الصراع في المنطقة، والفوضى السياسية التي تعصف بالبلاد، ولاسيما أزمات اللجوء السوري، لأن التراجع ترافق مع اللجوء السوري في العام (2013). أما الجزائر فقد بلغت نسبة الردم للفجوة الاقتصادية لها (41%) وبالنسبة إلى الأردن فقد كان عنوان إنجاز المنظور الجندري لعام (2015) - كما في السنوات السابقة منذ بداية إصدار التقرير عام (2006) - تضيق فجوة النوع الاجتماعي في مجالي: الصحة، والتعليم، واتساعها فيما يتعلق بمؤشري المشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، (Economic World forum, 2015)، وبلغت نسبة تراجعها في المشاركة الاقتصادية، خلال سنوات الدراسة (9%)، ورغم أن الأردن عام (2015) اقترب من إغلاق الفجوة في مجالي الصحة والتعليم العلمي إلا أنه ما زال متأخراً في مجال التمكين الاقتصادي إذ سجل نسبة ردم لم تتجاوز (35%)، وهي الأدنى مقارنة بدول المجموعة.

أما بالنسبة إلى قائمة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، فقد تصدرت موريتانيا هذه المجموعة في مجال ردم الفجوة الجندرية، وشكلت أفضل إنجاز في المنطقة في مجال المشاركة الاقتصادية، وذلك على الرغم من التراجع في المؤشر وعلى الرغم من كونها أعلى من المتوسط العربي. فقد تراجعت خلال المدة قيد الدراسة من حوالي (50%) عام (2006)، إلى (44%) عام (2015)، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تواجهها موريتانيا، واستطاعت مصر تحقيق نفس نسبة الردم والبالغة (44%) للمشاركة الاقتصادية، ويعود السبب في انخفاض نسبة الردم هذه إلى الفوضى السياسية، والأزمة الاقتصادية، والظروف التي نجمت عما يسمى بالربيع العربي. أما المغرب، وبالنسبة إلى الفجوة الجندرية الاقتصادية فلم يتمكن إلا من ردم (37%) من الفجوة الجندرية الاقتصادية متراجعا وبشكل كبير خلال سنوات الدراسة، وجاءت سوريا بالمركز قبل الأخير ضمن هذه المجموعة، فقد سجلت تراجعا عاما في ترتيبها، وكانت من أسوأ الدول في المشاركة الاقتصادية التي لم تتجاوز (28%) مسجلة تراجعا كبيرا، ويعود السبب في ذلك إلى الصراعات التي تشهدها، إذ أن الحرب الدائرة أدت إلى أزمة نزوح تعد الأكبر في العالم، أما الدولة الأخيرة ضمن هذه المجموعة، وهي اليمن وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي حققته مقارنة بنتائجها السابقة، إلا أنها احتلت المرتبة الأخيرة بين دول العالم، والتي لم تستطع سوى ردم ما نسبته من ناحية المشاركة الاقتصادية فقد بلغ مقدار مؤشرها (22%) من الفجوة الاقتصادية عام (2015).

ومن الجدير بالذكر أنه ومن خلال التقرير الجندري يتبين أن هناك صلة بين الفجوة الجندرية، والأداء الاقتصادي، لبلدان العالم، وبعبارة أخرى، فإن قيمة المؤشر لترتيب البلدان تزداد في البلدان الغنية التي تعطي فرصاً أكبر، لجميع أفراد المجتمع، انطلاقاً من أن القدرة التنافسية لأي أمة تعتمد بدرجة كبيرة على مدى توظيفها لطاقت وقدرات الإناث في المجتمع، لتحقيق أقصى قدر من الإمكانيات، والقدرة التنافسية، والتنمية.

النموذج القياسي لتقدير مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة

تعريف متغيرات النموذج القياسي

لتقدير مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى جميع الدول حسب عينة الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$ECO_{it} = B_0 + B_1EEI_{it} + B_2FUN_{it} + B_3LFP_{it} + B_4 WE_{it} + E_{it} \dots \dots \dots (1)$$

وتشير (ECO_{it}) إلى مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في الدولة i في الزمن t ، وتشير قيم B 's إلى معاملات النموذج التي تم تقديرها، كما تشير E_{it} إلى الخطأ العشوائي في التقدير، وبعد تقدير النموذج السابق على مستوى جميع الدول، تمت إعادة التقدير لنفس النموذج حسب مستويات الدخل (الدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض).

وفيما يلي تعريف متغيرات النموذج:

مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECO) (متغير تابع). ويتم تعريفه في تقارير الفجوة الجندرية العالمية عن طريق أخذ المتوسط المرجح للمؤشرات الفرعية LFP, EEI, WE, SM, SW التي تقع ضمن ثلاث فجوات والتي هي:

الفجوة الأولى: فجوة المشاركة

وهي متغير مستقل في نموذج الدراسة وتقاس من خلال LFP، والتي تمثل الفرق بين معدل مشاركة المرأة والرجل في القوى العاملة، نسبة من إجمالي عدد السكان في سن (15-64)، إذ يتم قياس نسبة مشاركة إجمالي القوى العاملة للأعمار ما بين سن (15-64)، سواء كانوا يعملون فعلياً، أم يبحثون عن عمل، مع ملاحظة أن هذه الأرقام لا تشمل المواطنين الذين يعملون خارج بلادهم، وتم تحويل الرقم لنسبة مئوية بقسمة عدد الإناث على عدد الذكور كما هو مستخدم في تقرير الفجوة الجندرية.

الفجوة الثانية: فجوة الأجور

وتقاس عن طريق كل من:

– **المساواة في الأجور للعمل المماثل (WE)**، وهي متغير مستقل في هذه الدراسة وقد تم حسابها في تقرير الفجوة الجندرية باستخدام دراسة استقصائية، قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي، عن طريق استطلاع للرأي، وتوزيع استبيانات على أفراد من جميع الدول، ومصدر بيانات هذا المتغير تم رصده عن طريق الإجابة على سؤال "في بلدك إلى أي مدى تتساوى أجور النساء مع الرجال للعمل المماثل" والإجابة المتوقعة كانت ما بين 1 و 7 (=1 أجر النساء أقل بكثير و 7 = متساوية تماماً)، وتم تحويل البيانات إلى نسبة مئوية باستخدام نسبة المرأة إلى الرجل كما هو الحال في جميع بيانات التقرير.

– **الدخل المقدر (EEI) (%)**: نسبة الدخل المتحصل للمرأة مقسوماً على الدخل المتحصل للرجل. وفي تقرير الفجوة الجندرية تم حساب الدخل الفردي المقدر باستخدام منهجية United Nations Development Programme (UNDP)'s Human Development Report 2007/2008. والبيانات التي تم استخدامها لحساب هذا المؤشر تتضمن: الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مساهمة القوى العاملة، متوسط العوائد الشهرية للعامل في النشاط الاقتصادي باستثناء القطاع الزراعي.

الفجوة الثالثة: فجوة التقدم بين المرأة والرجل

وقد قام تقرير الفجوة الجندرية بقياسها من خلال كل من:

– المديرين المشرعون، وكبار الموظفين، نسبة المرأة إلى الرجل (SM).

– العمال ذوي المهارة، نسبة المرأة إلى الرجل (SW).

نسبة البطالة بين النساء (% (FUN)، (متغير مستقل) وهي نسبة القوى العاملة من النساء اللواتي لا يعملن وهن متوفرات للعمل، ويبحثن عن العمل إلى إجمالي القوى العاملة من النساء.

وبعد التأكد من سكون البيانات باستخدام اختبار LLC ومن عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية باستخدام اختبار (Spearman)، تم تقدير النموذجين السابقين بعد إجراء اختبار (Hausman Test) لتحديد أي من (Fixed Effects (FE) (Random Effects (RE) مناسب لاختبار بيانات الدراسة.

بعد إجراء اختبار السكون (LLC), (Levin & chu 2002)، كانت النتائج كما يبيّن الجدول (2)، وتشير هذه النتائج إلى وجود بعض المتغيرات غير ساكنه بالمستوى، والتي تستقر بعد حساب الفرق الأول، وبالتالي تم استخدام تلك المتغيرات في تقدير الانحدار الخطي بصيغة الفرق الأول (First Difference).

جدول (2): نتائج تحليل اختبار السكون.

الدول ذات الدخل المرتفع				جميع الدول			
Stationary Level	Probability	t-statistic	Variable	Stationary Level	Probability	t-statistic	Variable
1 st difference ³	0.00	-4.55*	ECO	Level ¹	0.01	2.15*	ECO
1 st difference ³	0.00	-3.36*	EEL	Level ¹	0.00	6.07*	EEL
1 st difference ³	0.00	-3.39*	FUN	Level ¹	0.03	-1.85*	FUN
1 st difference ³	0.00	-3.81*	LFP	Level ¹	0.00	2.33*	LFP
1 st difference ³	0.00	-7.82*	WE	Level ¹	0.00	5.09*	WE
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض				الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع			
1 st difference ³	0.00	-6.40*	ECO	1 st difference ²	0.00	-7.68*	ECO
1 st difference ³	0.00	-3.66*	EEL	1 st difference ²	0.00	-3.20*	EEL
1 st difference ³	0.00	-4.38*	FUN	1 st difference ²	0.00	-4.08*	FUN
1 st difference ³	0.00	-3.80*	LFP	1 st difference ²	0.03	-1.76*	LFP
1 st difference ³	0.00	-5.73*	WE	1 st difference ²	0.00	-10.56*	WE

*- Sig at significance level 5%

1- Stationary with intercept only, where an intercept indicate for individual effects.

2- Stationary with intercept and trend.

3- Stationary with none Exogenous variables.

وتم إجراء تحليل الارتباط (Correlation Analysis)، بين المتغيرات التفسيرية باستخدام اختبار (Spearman)، كانت النتائج كما يوضح جدول (3).

جدول (3): نتائج اختبار سبيرمان للإرتباط الخطي.

الدول ذات الدخل المرتفع					جميع الدول					
D (WE)	D (LFP)	D (FUN)	D (EEI)	Correlation	WE	LFP	FUN	EEI	Correlation	
			1	D (EEI)				1	EEI	
			--					--		
			--					--		
		1	0.05	D (FUN)			1	-0.09	FUN	
		--	[0.42]				--	[-1.10]		
		--	(0.67)				--	(0.26)		
	1	-0.08	-0.009	D (LFP)		1	-0.07	0.12	LFP	
	--	[-0.62]	[-0.06]			--	[-0.96]	[1.45]		
	--	(0.53)	(0.94)			--	(0.33)	(0.14)		
1	-0.12	-0.02	0.15	D (WE)	1	0.16	0.00	0.11	WE	
--	[-0.87]	[-0.18]	[1.16]		--	[2.07]	[-0.07]	[1.43]		
--	(0.38)	(0.85)	(0.24)		--	(0.03)	(0.94)	(0.15)		
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض					الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع					
D (WE)	D (LFP)	D (FUN)	D (EEI)	Correlation	D (WE)	D (LFP)	D (FUN)	D (EEI)	Correlation	
			1	D (EEI)				1	D (EEI)	
			--					--		
			--					--		
		1	-0.05	D (FUN)			1	-0.01	D (FUN)	
		--	[-1.37]				--	[-0.09]		
		--	(0.70)				--	(0.92)		
	1	0.26	0.13	D (LFP)		1	-0.35	-0.002	D (LFP)	
	--	[1.77]	[0.90]			--	[-2.18]	[-0.01]		
	--	(0.08)	(0.36)			--	(0.03)	(0.98)		
1	-0.26	-0.14	0.09	D (WE)	1	-0.07	0.02	0.15	D (WE)	
--	[-1.81]	[-0.96]	[0.64]		--	[-0.46]	[0.12]	[0.90]		
--	(0.07)	(0.34)	(0.52)		--	(0.64)	(0.89)	(0.37)		

ملاحظة: الأقواس () تشير إلى Probability عند مستوى معنوية 5% وتشير [] إلى قيمة t-Statistic

وتشير معاملات الارتباط في الجدول (3)، إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية، وتبين وجود بعض الارتباطات الأحادية، والتي لا تؤثر على معنوية التحليل، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة لجميع المستويات للدول، تم إجراء اختبار (Hausman Test)، لتحديد أي من النموذجين (FE، RE) مناسب لبيانات الدراسة، ومن ثم تمت عملية التقدير باستخدام النموذج المناسب، وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (4)

نتائج تقدير نموذج الدراسة

لاختبار مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى جميع الدول حسب عينة الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد المذكور سابقاً:

$$ECO_{it} = B_0 + B_1EEI_{it} + B_2FUN_{it} + B_3LFP_{it} + B_4 WE_{it} + E_{it} \dots \dots \dots (1)$$

أما لاختبار مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة على المستويات الثلاثة (الدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ولكن بصيغة الفرق الأول (First Difference):

$$\Delta ECO_{it} = B_0 + B_1 \Delta EEL_{it} + B_2 \Delta FUN_{it} + B_3 \Delta LFP_{it} + B_4 \Delta WE_{it} + E_{it} \dots (2)$$

وتم استخدام صيغة (Δ First Difference)، نظراً لعدم سكون البيانات بالمستوى، وسكونها عند الفرق الأول حسب نتائج اختبار السكون سابق الذكر، وقد كانت نتائج التقدير كما يبين الجدول (4) وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات التفسيرية، والمتغير التابع (ECO) في المستويات الأربعة، باستثناء متغير نسبة النساء المتعطلات عن العمل FUN، إذ يؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عكسي. وبالنظر إلى قيم المعلمات المقدرة للنموذج على المستويات الأربعة (جميع الدول، والدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض)، فقد كانت معلمة الدخل المقدر ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%) على جميع المستويات، وبالتالي فإن زيادة الدخل المقدر تؤدي إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة وهذا يتناسق مع الأدبيات الاقتصادية.

أما معلمة نسبة النساء المتعطلات عن العمل فقد كانت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%)، في ثلاثة مستويات (جميع الدول، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض)، وهذا يعني أن زيادة نسبة النساء المتعطلات عن العمل تؤدي إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة، فانخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لعدم توفر الفرص الكافية لها، يخفض من مستوى التمكين الاقتصادي لها.

في حين على مستوى الدول ذات الدخل المرتفع، لم يتبين وجود دلالة إحصائية لمعلمة نسبة النساء المتعطلات عن العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول ذات الدخل المرتفع من الممكن أن يكون له محددات أخرى، وغير مرتبطة بتعطل المرأة عن العمل في تلك الدول، إذ تنخفض نسبة البطالة بين النساء في أغلب هذه الدول، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز معدل بطالة النساء في دولة قطر (1,5%)، وسجلت كذلك كل من الكويت والإمارات والبحرين نسب بطالة منخفضة.

أما معلمة مشاركة المرأة في القوى العاملة، فقد تبين وجود دلالة إحصائية لها على التمكين الاقتصادي للمرأة بمستوى معنوية (10%) على مستوى جميع الدول، ووجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%) في الدول ذات الدخل المرتفع، ما يعني أن زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تؤدي إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع الدول، والدول ذات الدخل المرتفع، أما على مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، لم يتبين وجود دلالة إحصائية لمعلمة مشاركة المرأة في القوى العاملة على التمكين الاقتصادي للمرأة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنه في هذه الدول تعتبر مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة نسبياً، بسبب وجود بعض القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى أنه في هذه الدول كثيراً ما يذهب الدخل الذي تحققه المرأة من العمل - إذا اتاحت لها الفرصة لذلك - لسد الحاجات والمتطلبات الأساسية لمعيشة الأسرة، إضافة إلى سيطرة الأزواج في كثير من الحالات على ما تحققه المرأة من دخل مما يعيق استخدام الدخل المتأتي من العمل بما يدعم تمكينها الاقتصادي.

جدول (4): نتائج تقدير متغير التمكين الاقتصادي للمرأة.

المتغير التابع التمكين الاقتصادي للمرأة ECO				
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض	الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	الدول ذات الدخل المرتفع	جميع الدول	Coefficients
First Difference	First Difference	First Difference	Random Effects	
Fixed Effects	Fixed Effects	Fixed Effects		
0.04	NA	0.03	0.24	Probability of Hausman Test
-0.01	0.00*	0.00*	0.11	Constant
[-1.29]	[-4.53]	[6.73]	[1.45]	
(0.20)	(0.00)	(0.00)	(0.14)	
0.21*	0.25*	0.17*	0.14*	EEI
[2.98]	[8.24]	[9.51]	[3.12]	
0.00))	0.00))	0.00))	0.00))	
-0.72*	-0.05*	-0.04	-0.29*	FUN
[-3.36]	[-2.21]	[-1.12]	[-2.17]	
(0.00)	(0.03)	(0.26)	(0.03)	
0.02	0.11	0.45*	0.20**	LFP
[0.33]	[0.93]	[11.84]	[1.71]	
(0.74)	(0.35)	(0.00)	(0.08)	
0.32*	0.36*	0.01	0.20*	WE
[5.24]	[21.72]	[1.32]	[2.28]	
(0.00)	(0.00)	(0.22)	(0.02)	
0.59	0.68	0.75	0.73	R ²
6.67	8.9	15.4	20.6	F-Statistic
(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	
2.4	2.17	2.04	1.94	D.W
45	36	54	150	No. of Observation

تشير [] إلى إحصائية t، وتشير () إلى إحصائية P-value. وتشير * إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند درجة معنوية 5%. وتشير ** إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند درجة معنوية 10%.

أما معلمة المساواة في الدخل، فقد كانت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%) في ثلاثة مستويات (جميع الدول، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض)، ما يشير إلى أن زيادة المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة ستؤدي إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عام، بينما في الدول ذات الدخل المرتفع، لا توجد دلالة إحصائية للمساواة في الدخل على التمكين الاقتصادي للمرأة، فالتمكين الاقتصادي في هذه الدول يعتمد على عوامل الأخرى، مثل: مشاركة المرأة في القوى العاملة، والدخل المقدر أكثر من اعتماده على نسبة العاطلات عن العمل، وعلى متغير المساواة في الدخل بين الجنسين.

وتشير قيم معامل التحديد (R^2) إلى قدرة المتغيرات التفسيرية على تفسير الاختلافات في المتغير التابع، وبالنظر إلى هذه القيمة، فإن متغيرات النموذج قادرة على تفسير (73%، 75%، 68%، 59%)، من الاختلافات في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في النماذج الأربعة على التوالي، وهذه النسب تعتبر جيدة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

أما قيمة (F-Statistic)، والتي تعبر عن معنوية نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة، فقد كانت ذات معنوية إحصائية وبالتالي يمكن القول بأن النماذج جيدة لجميع المستويات الأربعة. وأخيراً، يشير اختبار (D.W) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في النموذج، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج مقبول إحصائياً في تفسير التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية وعلى مختلف مستويات الدخل.

النتائج والتوصيات

النتائج

بالإستناد إلى تقارير الفجوة الجندرية للأعوام (2006-2015) سلطت هذه الدراسة الضوء على مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، وقامت بتطوير نموذج قياسي لتقدير مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، وتبين أن التمكين الاقتصادي يقاس عن طريق المؤشر الرئيسي وهو المشاركة الاقتصادية، وينضوي تحتها المشاركة في القوى العاملة، والتساوي في الأجور لنفس العمل والدخل المتحصل، ونسبة المديرين العمال ذي المهارة. ولأن الدول العربية تعاني من عدم التجانس من ناحية الدخل، فقد تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة أقسام حسب الدخل اعتماداً على Gross National Income، وقد قسمت إلى: دول ذات دخل مرتفع، ودول ذات دخل متوسط مرتفع، ودول ذات دخل متوسط منخفض.

وتبين أن التمكين الاقتصادي للمرأة يتفاوت بين الدول حسب مستويات الدخل، إذ يكون في الدول ذات الدخل المرتفع أعلى ما يمكن، وفي الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض أقل ما يمكن.

التوصيات

في ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج وبما أن المشكلة الأبرز التي تواجه تمكين المرأة العربية تكمن في التمكين الاقتصادي، فإن هذا البحث يوصي بالاتي لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية ما يسهم في زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة العربية:

1. استخدام رأس المال البشري بشقيه لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أن استقطاب الاستثمارات مهم من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، فالمسألة ليست قلة استخدام النساء في توليد النشاط الاقتصادي، بل في قلة العدالة في الاستخدام.

2. دراسة أسباب تدني نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية ومحاولة إيجاد الحلول على مستوى قطري بشكل عام ووطني بشكل خاص حتى يتم تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية وبالتالي رفع مستوى تمكين المرأة.

وأخيرا لا بد من تضافر الجهود وإيجاد التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من جهة، والمؤسسات الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة، فيما يتعلق برسم السياسات والخطط التنموية الهادفة لرفع مستوى تمكين المرأة في كافة جوانبه ولا بد من متابعة تنفيذ السياسات المتبعة وتقييمها.

References (Arabic & English)

- Alqarroof, Amal and Alhadeedi, Samar, 2011, Izdihar project for women development and its relation with Jordanian Women Empowerment project, *Drasat magazine*, 3(1). Jordan University, Amman, Jordan
- Aqoor, Eman, (2015), *Women Economic Empowerment*, Ministry of labor, Amman, Jordan.
- Al Quds Center for Political Studies, (2008), *The Reality of Working Women in Labor Market*, Jordan
- Duflo, E. (2012), Women Empowerment and Economic Development, *Journal of Economic Literature*, 4(50).
- ESCWA. (2012). *Addressing the barriers to women's economic participation in the ESCWA region*, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), New York: United Nations.
- Foteek, cathreen. (2013). *Macroeconomic Gains from Gender Equity*, IMF

- Kabeer, N. (2001). *Reflections on the Measurement of Women's empowerment: In Discussing Women's Empowerment-Theory and Practice*, Sida Studies No. 3. Novum Grafiska AB: Stockholm.
- Kabeer, Naila. (2003). *Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals*, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa.
- Kabeer, Naila. (2005), *Resources, Agency, Achievement: Reflections on the measurement of women empowerment*, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa.
- Kundu, Suman, Chakraborty, (2012). *An Empirical Analysis of Women Empowerment within Muslim Community in Murshid abad District of West Bengal, India*
- Levin, lin, Chu. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and inite- sample properties - *Journal of econometrics*. 49(9). Elsevier
- Malhotra, A. & Schuler, SR. (2002). *Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development*. Background Paper for World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives, World Bank.
- Malhotra, A. (2011). *Understanding and measuring women's economic empowerment*, ICRW ORG.
- Mcloughlin, Claire. (2013). *Helpdesk Research Report: Women's economic role in the Middle East and North Africa (MENA)*, World Bank.
- Rahman, Shaik Shafeequr. Sultana, Nikhat. (2012). Empowerment of women for social development (a case study of Shri Mahila Griha Udyog lijjat Papad, Hyder Abad District, Researchers World. *Journal of Arts, Science & Commerce*, Vol. 3.
- Statistical Economic and social Research and Training Center for Islamic Countries, SESRIC <http://www.sesrtcic.org/baseind-step1.php>

- Sultana, Hossen. (2013). Role of Employment in Women Empowerment: Evidence from Khulna City of Bangladesh, *International Journal of Social Sciences & Interdisciplinary Research*. 13(9).
- Swain, Ranjula, Walentin. (2008). *Economic and Non-Economic Factor What Empowers woman*, Working paper, UPPSALA University.
- Todaro, M. & Smith, S. (2003). *Economic development*. 8th ed. Delhi: Pearson Education Asia.
- World Bank. (2012). *Capabilities, Opportunities and Participation: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa Region*. A companion to the World Development Report, 2012, Washington: World Bank.
- World Economic forum. Gender Gap report, 2006-2015.
- Zhang, Huiyi. (2014). *Economic Development and women Empowerment in China: Is there a Regional Pattern?* MSc peace and Development.